



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (3)

نحو "صفقة جديدة" من المساعدات الأمريكية لفلسطين

نيسان 2021

## 1- مقدمة

لطالما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً سياسياً رئيسياً في المنطقة وكانت من المانحين الرئيسيين للشعب الفلسطيني منذ العام 1948. بدأ ذلك بتأسيس "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (UNRWA)" العام 1949. بالإضافة للتمويل الأمريكي للأونروا، بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتمويل مشاريع إنسانية واجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ثمانينات القرن الماضي عبر منظمات أمريكية غير حكومية. تبعتها دعم مالي مباشر لبرامج السلطة الفلسطينية منذ الانتفاضة الثانية. تطورت المساعدات الأمريكية ما بعد الانقسام الفلسطيني في العام 2007 لتشمل مختلف مجالات الحوكمة، والأمن، والإغاثة الطارئة، والخدمات الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والبنية التحتية.

تعرض هذا النهج الثابت نسبياً في المعونة الأمريكية للشعب الفلسطيني (برغم تباين مستوياتها بين حقبة وأخرى شملت 12 إدارة جمهورية وديمقراطية متتالية) لهزة قوية بل ضربة قاصمة سدها دونالد ترامب حين أصدر قراراً في العام 2018 بوقف كافة المساعدات الأمريكية المقدمة للشعب الفلسطيني وهو قراراً غير مسبوق في تاريخ العلاقة الأمريكية الفلسطينية وشكل تصعيداً خطيراً في ممارسة الضغط السياسي من خلال موقف معادي ليس تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية فحسب، بل أيضاً تجاه الشعب الفلسطيني وتطلعاته السياسية المشروعة والاحتياجات الأساسية للفئات الاجتماعية المهمشة. أظهرت إدارة بايدين خلال الأسابيع الأخيرة فقط عن استعدادها للتراجع عن بعض القرارات الأكثر سلبية وانحرافاً في سياسة الإدارة الأمريكية السابقة تجاه فلسطين خلال السنوات الأربع الأخيرة، بعد إعلانها عن نيتها استئناف الولايات المتحدة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. إلا أن عودة الأمور لمسارها ما قبل العام 2016 ببساطة يبدو غير كافي على الإطلاق على ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

تتناقش الورقة الحالية آفاق المساعدات الأمريكية الجديدة لفلسطين، على ضوء تجربة ما قبل العام 2018، متطرقة للقرار الأخير باستئناف بعض برامج المساعدات السابقة وإطلاق برامج دعم جديدة في فلسطين، وتأثيراتها المحتملة، والقيود السياسية المختلفة المفروضة على المستفيدين من المساعدات، ومجموعة جديدة مقترحة من المبادئ والوسائل المطبقة على المساعدات الأمريكية. كما تقترح بعض التدخلات المفيدة التي تركز على الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية العاجلة لكوفيد-19 وأولويات التعافي التي تتماشى مع التوجهات المعتادة لمساعدات وكالة USAID.

## 2- المساعدات الأمريكية لفلسطين 2001-2018

تركزت المساعدات الأمريكية دوماً وبشكل أساسي في ثلاث مجالات: دعم لوكالة الأونروا من خلال آليات/برامج تمويلية متعددة الأطراف، والمساعدات الإنسانية والتنموية الثنائية عبر وكالة USAID، والبرامج السياساتية الخارجية والأمنية من خلال عدد من الهيئات الحكومية وخاصة وزارة الخارجية.<sup>1</sup>

**المساعدات متعددة الأطراف (UNRWA):** ساهمت الولايات المتحدة بصفتها أكبر متبرع للأونروا بحوالي 6.25 مليار دولار منذ 1950، وقد وصل التمويل في ذروته لقرابة 400 مليون دولار العام 2014، و360 مليون دولار في 2016 و2017، لينخفض إلى 65 مليون دولار عام 2018 وليتم وقفه تماماً اعتباراً من 2019.<sup>2</sup> استخدمت هذه الأموال الأمريكية لتمويل برامج الأونروا والتي وفرت خدمات التعليم لـ 525 ألف طالب فلسطيني، ومساعدات غذائية لحوالي مليون لاجئ مقيم في قطاع غزة، وتوفير خدمات الصحة

<sup>1</sup> استندت معلومات هذا القسم إلى ورقة خلفية بعنوان "قطع المساعدات الأمريكية المقدمة لفلسطين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسبل مواجهتها" إعداد معهد ماس 2019 <http://mas.ps/files/server/20191803101233-1.pdf>

<sup>2</sup> "U.S. Foreign Aid to the Palestinians" Congressional Research Service, 2018 <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS22967/59>

العامة في مختلف مخيمات اللاجئين في فلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان. جاء القرار الأمريكي في آب 2018 بوقف تمويل الأونروا بعد 70 سنة من الدعم بذريعة عدم استعداد الولايات المتحدة "المشاركة في تحمل هذا العبء غير المتناسب في تمويل عمليات الأونروا"، ولأن، بحسب رأي الإدارة، "نموذج العمل الأساسي والممارسات المالية التي ميزت الأونروا لسنوات - وهي مرتبطة بمجتمع الأونروا الذي لا نهاية لتوسعه- ببساطة غير قابل للاستدامة ويعيش أزمات مستمرة لسنوات طوال" (المصدر نفسه). لكن ما لا تكشفه التصريحات الرسمية الأمريكية هو أن المبرر الكامن وراء قرارها تجاه الأونروا هو الادعاء أن وجود الوكالة يعزز من بقاء قضية اللاجئين وحقهم في العودة والذي يعتبر من القضايا الخلافية في صفقة الإدارة الأمريكية السابقة المعروفة بـ "صفقة القرن" (المصدر نفسه و Feldman, 2018).

**المساعدات الثنائية (المباشرة):** تظهر البيانات الرسمية لوكالة USAID (2019) أن مجموع ما أنفقته الإدارات الأمريكية المتتالية بين 2001 و2018 من مساعدات للفلسطينيين في الأرض المحتلة، عبر مختلف القنوات، قد بلغ 6.9 مليار دولار (أي ما معدله 385 مليون دولار سنوياً للفترة كاملة). بينما لم تتجاوز قيمة هذه المساعدات 100 مليون دولار سنوياً قبل 2001، ارتفعت تدريجياً لتبلغ حوالي 200 مليون دولار عام 2007 استجابة للأزمة الإنسانية في أعقاب الانتفاضة الثانية، وتجاوزت كل المستويات السابقة حين وصلت إلى 890 مليون دولار العام 2009 متراجعة قليلاً إلى 830 مليون دولار في العام 2011 والتي قدمت لدعم برامج السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة خلال تلك الفترة. بالطبع لا يتعلق التفاوت في قيمة المساعدات بين سنة وأخرى بالأحداث الأمنية والسياسية فحسب (الانتفاضة، الانقسام، ... الخ) لكنه يعكس أيضاً حدود القدرة الاستيعابية والاتفاقيات الأمريكية-الفلسطينية الثنائية، والانتقائية، والتفاوت بين الأولويات الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية.

بالإضافة إلى تلك العوامل المحددة للمساعدات الأمريكية، من الواضح أن لكل إدارة سياستها تجاه الشعب الفلسطيني، وأن التغيير في حجم المساعدات يرتبط بالتباين في موقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة حول كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية. خلال السنوات الثلاث الأولى لولاية الرئيس أوباما، تم إنفاق 2.3 مليار دولار، حيث بلغت قيمة المساعدات الإجمالية للفلسطينيين في عهده قرابة 4.9 مليار دولار، أي ما نسبته 71% من إجمالي المعونات الأمريكية منذ 2001، بينما كانت النسبة في السنوات الثماني لولاية لبوش الابن 21% خلال نفس المدة. على النقيض من ذلك، بالكاد بلغ إجمالي المساعدات المالية خلال أول سنتين لولاية ترامب 522 مليون دولار، كانت غالبيتها مخططة ومبرمجة قبل استلامه دفة الحكم.

أشرف عدد من الهيئات الحكومية الأمريكية على برمجة وإنفاق المعونة الثنائية المقدمة من خلال صندوق الدعم والتنمية الاقتصادية (ESF)، خاصة من خلال وكالة USAID، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الزراعة ووزارة المالية وبعض الوكالات الأخرى، كان أهمها مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC) والتي أصبحت تسمى لاحقاً مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC). كانت بعض المعونات للشعب الفلسطيني تقدم عبر برامج دولية أو إقليمية أمنية وسياسية مثل "منع انتشار التسلح ومكافحة الإرهاب ونزع الألغام (NADR)" و"الضبط الدولي للمخدرات وفرض القانون (INCLE)". إلا أن الحصة الكبرى من المساعدات الأمريكية (تجاوزت 90% ما بين 2001-2006) كانت تديرها وكالة الـ USAID. استمر هذا الحال حتى العام 2007 حين بدأت هيئات أخرى بتمويل برامج الحوكمة للسلطة الفلسطينية وتنفيذ مشاريع للبناء المؤسسي وإنفاذ القانون وإرساء الأمن، والحكم المحلي. مذاك تراجعت مساهمة الـ USAID لحوالي 60-80%، بينما كانت ذروة تمويل الوكالة في الفترة ما بين 2009-2013 أنفقت خلالها ما يزيد على 2.3 مليار دولار. منذ مباشرة الوزارات الأمريكية (بشكل أساسي الخارجية والزراعة) الإنفاق بشكل ملحوظ على برامج معينة لصالح الشعب الفلسطيني (بواقع 70 مليون دولار في العام 2007)، تضاعفت مخصصات هذه البرامج بسرعة لتصل في العام 2009 إلى 360 مليون دولار، و332 مليون دولار خلال السنة الأخيرة لرئاسة أوباما.

مع التطورات المذكورة في قيمة المعونات الأمريكية، بقي تركيز أكثر من نصف المساعدات في قطاع الحوكمة، وهو ما يعكس أولويات الجهات المانحة وأيضاً استجابتها للظروف الفلسطينية المتغيرة. شكلت حصة الحوكمة في العام 2009 (العام الذي سجلت

فيه أعلى مستوى لها) و2017 (العام الأخير للمساعدات الأمريكية قبل وقفها)، حوالي 52% و54% على التوالي. من بين البرامج الـ 111 المدرجة ضمن فئة "الحكومة والمجتمع المدني" (التي تغطي المجالات القانونية، والمدنية، والمعلوماتية، والمؤسسية للحكومة)، وجهت أكبر حصة وقيمة مساعدات لـ "إصلاح القضاء والقانون" (116 مليون دولار و83 مليون دولار في 2009 و2017 على التوالي)، وبناء القدرات للبلديات، وبرامج الإصلاح المؤسسي، وتحسين الخدمات الأساسية (بما في ذلك مشاريع البنية التحتية ضيقة النطاق المتصلة بالخدمات الأساسية كالمياه، والتعليم، والطرق داخل الحدود البلدية، والمرافق).

كان التغيير الأبرز هو التحول من الأولويات الإنسانية ما بعد 2010، حيث تراجعت المساعدات العينية والغذائية من حوالي 33% من إجمالي المساعدات في 2009 إلى 20% في العام 2017. ينطبق الشيء نفسه على البنية التحتية، حيث تراجعت النسبة لأقل من 9% في العام 2017. كما كانت المساعدات الأمريكية للقطاع الزراعي متدنية كذلك، فخلال 18 سنة كان مجموع المساعدات الأمريكية للزراعة الفلسطينية 0.4% من إجمالي المساعدات الأمريكية منذ 2001. بشكل عام، يعكس التغيير في مخصصات المساعدات ما بين 2009 و2017 أمرين ثابتين: التزام ببناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، والحكم المحلي، واعتراف بحجم المآسي الإنسانية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وهو ما يجسد الرؤية الاقتصادية الليبرالية الأشمل بأن مفاتيح التنمية تكمن قبل كل شيء بالإصلاح المؤسسي، الحكم الرشيد، ورفاه الفقراء، بينما يمكن ترك الأسواق تتحكم بالنشاط الاقتصادي.

### 3- استئناف المساعدات الأمريكية في عهد إدارة بايدن وشروط الامتثال

أعلنت إدارة بايدن مؤخرا أنها ستستأنف تقديم مساعدات مالية لفلسطين تتجاوز الـ 200 مليون دولار. تشمل حزمة الدعم التي لا تزال رهن بموافقة الكونجرس، 75 مليون دولار لمساعدة الاقتصاد والتنمية، و10 مليون دولار لبرامج بناء السلام من خلال وكالة USAID، و150 مليون دولار للأونروا. وستستأنف الولايات المتحدة أيضا تمويل برامج المساعدات الأمنية الوطنية الفلسطينية، وستقدم 15 مليون دولار للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 وانعدام الأمن الغذائي في فلسطين.<sup>3</sup> وللمرة الأولى في تاريخها، أضيف لمصادر التمويل التقليدية للولايات المتحدة {الثنائية والمتعددة الأطراف- مثل برامج انتشار التسلح ومكافحة الإرهاب ونزع الألغام (NADR) والضببط الدولي للمخدرات وفرض القانون (INCLE) لدعم العناصر الأمنية وصندوق الدعم الاقتصادي (ESF) } صندوق الشراكة من أجل السلام في الشرق الأوسط (ALLMEP). يتطلب ذلك تمويل بقيمة 50 مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات لمشاريع بناء السلام الفلسطينية-الإسرائيلية (بما يشمل المواطنين العرب في إسرائيل)، وتمويل لتنمية اقتصاد القطاع الخاص الفلسطيني، على أن يدار أغلبها من خلال مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC)<sup>4</sup> ويسمح المكون الأخير باستهداف المشاريع التي تشجع التعاون بين القطاع الخاص الأمريكي-الفلسطيني-الإسرائيلي.

على الرغم من التأثير الإيجابي لإعلان الولايات المتحدة عودتها لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني والأونروا، يبقى أن نرى كيف سيتأثر ذلك بالشروط السياسية، وخاصة قانون تايلور فورس الذي تم تمريره في العام 2018 في عهد إدارة ترامب في بيئة مشحونة سياسياً. يهدف القانون لوقف تحويلات السلطة الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى السياسيين. حيث يحظر القانون تقديم مساعدات مالية أمريكية للسلطة الفلسطينية، ما لم تصادق وزارة الخارجية على أن السلطة الفلسطينية "تتخذ خطوات لمكافحة أعمال العنف ضد المواطنين الأمريكيين والإسرائيليين" و "أبطلت أي قانون [...] يتيح تعويض الأسرى في السجون" و "أوقفت تحويلات تمويل أعمال إرهاب ضد مواطنين أمريكيين وإسرائيليين لأي مواطن [...] سجن على خلفية أعمال إرهابية، [...] أو لعائلات هذا الأسير". لا ينطبق القانون على شبكة مستشفيات القدس الشرقية، ومشاريع الصرف الصحي، وبرامج تطعيم الأطفال.<sup>5</sup>

<sup>3</sup> <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-56665199>

<sup>4</sup> H.R.3104 - Partnership Fund for Peace Act of 2019

<sup>5</sup> <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/1164>

يحظر الكونغرس أيضا تقديم مساعدات مالية للسلطة الوطنية الفلسطينية إذا كانت حماس "تؤثر بشكل حاسم" على أنشطتها، أو إذا كانت السلطة الفلسطينية تسعى للحصول على صفة عضو في وكالات الأمم المتحدة، أو إذا كانت السلطة الفلسطينية تسعى للتوجه للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما تسعى حاليا لفعله. علاوة على ذلك، يعزز قانون توضيح مكافحة الإرهاب من قانون تايلور فورس، الذي يسمح بتوجيه دعوى قضائية بتهمة الإرهاب الدولي لمتلقي المساعدات الخارجية الأميركية من الأجانب. تم تعديل القانون، بحيث اقتصر الملاحقة القضائية على متلقي المساعدات الأجانب الذين يستلمون دفعات مرتبطة بعمل "إرهابي" كقتل أو إصابة مواطن أمريكي<sup>6</sup> لهذا نجد السلطة الفلسطينية مهددة حاليا بشكل مستمر بخطر الملاحقة القضائية الزائفة في المحاكم الأمريكية مما قد يعرض إنجازاتها في إدارة الخزينة العامة للخطر.

منذ الإعلان عن استئناف المساعدات الأمريكية، بدأت أصوات جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل وأعضاء في الكونغرس تتدد بأن هذا يشكل انتهاكا لقانون تايلور فورس. ردا على ذلك صرح المتحدث باسم الحكومة الأمريكية نيد برايس، أن المساعدات لا تشكل انتهاكا لقانون تايلور فورس، حيث سيتم تقديم المساعدات من خلال "شركاء مستقلين على الأرض" سيوزعون المساعدات على من يحتاجونها، وليس من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية. كما سيأخذ بعين الاعتبار عند توزيع المساعدات إذا كانت السلطة الفلسطينية هي المستفيد المباشر، وإذا كانت المساعدات تتضمن مدفوعات لمقرضي السلطة الفلسطينية، إلى أي مدى تمتلك السلطة الفلسطينية أو تسيطر على الجهة المستفيدة من المساعدات، وإذا كانت المساعدات المباشرة هي بديل للمساعدات التي تديرها السلطة الفلسطينية.<sup>7</sup> سيساهم هذا التوجه الجديد للتمويل الأمريكي بعكس الاتجاهات السابقة ويزيد من احتماليات زيادة المساعدات الإنسانية بدلا من تمويل الحكمة وبناء المؤسسات.

يمكن استئناف الأنشطة الثلاثة المستتناة في قانون تايلور فورس في إطار برنامج المساعدات الجديد، ولأن برامج المساعدات الإنسانية غير مشمولة بالقانون، يمكن تحويل 15 مليون دولار للتخفيف من تداعيات كوفيد-19. من المحتمل أن تبقى مشاريع خدمة المجتمع والبنية التحتية محدودة النطاق مؤهلة للاستفادة من المساعدات، بالإضافة إلى برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف النساء والتجمعات المهمشة والأسر ذات الدخل المتدني، ... الخ، شريطة ألا تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما تطبق وكالة USAID شروط الامتثال باتفاقيات مكافحة الإرهاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشترط على متلقي المساعدات من صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) ثلاث شروط: فحص دقيق ومشدد لمتلقي المساعدات من غير الأمريكيين، شهادات بمكافحة الإرهاب لمتلقي المساعدات، وأحكام إلزامية تهدف لمنع دعم الإرهاب ماليا في جميع منح المساعدات للجهات الرئيسية والفرعية. بحسب ما أفاد مكتب مساءلة الحكومة (GAO)، كانت وكالة USAID ملتزمة تماما خلال الفترة ما بين 2015-2019 بالمتطلبات الثلاثة عند منح المساعدات للجهات الرئيسية، غير أنها لم تتأكد بشكل كامل من امتثال الجهات الفرعية المستفيدة من المساعدات. وجاء في تقرير أصدره مكتب مساءلة الحكومة مؤخرا أنه إذا كان تمويل صندوق الدعم الاقتصادي سيستمر، سيتعين على المتلقين الرئيسيين إجراء مراجعات للامتثال أكثر تواترا وفعالية للمتلقين الفرعيين للحد من خطر "تقديم مساعدات لجهات أو أشخاص مرتبطين بأعمال إرهاب". وأوصى مكتب المساءلة بأن تقوم وكالة USAID بوضع آلية للتحقق من أن الجهات الرئيسية المستفيدة من المساعدات لديها إجراءات لضمان الامتثال بمتطلبات وسياسات مكافحة الإرهاب قبل السماح لها بتقديم منح للجهات الفرعية، وأن الوكالة ملزمة بإجراء مراجعات لامتثال المستفيدين الرئيسيين والفرعيين بعد منح المساعدات.<sup>8</sup>

من أهم شروط تقديم المساعدات الأمريكية لفلسطين، وإن لم تكن معلنة تماما، هي استبعادها تقديم مساعدات للفلسطينيين في القدس الشرقية (باستثناء المستشفيات)، وهو ما يشكل اعترافا ضمينا بسيادة إسرائيل ومسؤوليتها عن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة.

<sup>6</sup> <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/2946/text>

<sup>7</sup> <https://www.state.gov/briefings/departments-press-briefing-april-7-2021/>

<sup>8</sup> <https://www.gao.gov/assets/gao-21-332.pdf>

برغم ذلك، وحتى استلام إدارة ترامب للرئاسة، كانت السياسة الدبلوماسية للولايات المتحدة تقر بالوضع الخاص للقدس الشرقية المحتلة كونها ضمن قضايا الحل النهائي. بغض النظر عن الشكل النهائي للتمثيل الدبلوماسي الأمريكي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين، والذي قد يصحح الخلل الناتج عن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، من المتوقع أن تلزم إدارة بايدن بالموقف التاريخي الأمريكي بعدم حسم الوضع الدائم لمدينة القدس والذي لا يزال من ضمن القضايا الواجب حلها بين الطرفين. في هذه الإثناء، من المفيد أن تقوم وكالة USAID بعمل مراجعة للتأكد من وجود أو عدم وجود أي قيود سياسية أو قانونية تمنع دعم البرامج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفلسطينية في القدس الشرقية، بما في ذلك تمويل بواسطة صندوق ALLMEP (انظر ادناه).

كانت عودة العلاقات الأمريكية الفلسطينية، على الأقل من خلال الخطوات الأولى للإدارة الأمريكية، أمراً متوقفاً ونجحت في إرسال رسالة إيجابية للشعب الفلسطيني بعد أربع سنوات من العداء وكيل الاتهامات. مع ذلك، فإن غياب أي أفق سياسي في المدى القريب قد يساعد في وضع قائمة بالقطاعات والبرامج الأولى بالمساعدات، والشروط المرهقة المتعاقبة المرتبطة بالدوافع السياسية، والتي ازدادت خلال السنوات القليلة الماضية، تشير إلى أنه سيكون هناك حدود واضحة ومدى فاعلية استخدام التمويل الجديد. كما تدعونا للتدقيق أكثر إذا كان إصلاح العلاقات بمجرد وضع الأمور في مسارها السابق كافياً في ظل تغير الظروف السياسية خلال القرن الماضي والظروف الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع. من ثم، حان الوقت الذي يعيد فيه صانعو السياسة الأمريكية النظر في الأمور والتفكير، ولا يقل عن ذلك أهمية وضع هدف جديد للمساعدات الإنمائية الأمريكية المقدمة لفلسطين، بما ينسجم مع السياسات التقدمية الدولية لهذه الإدارة.

#### 4- الدروس المستفادة من التجارب السابقة: بعض القضايا للبحث الذاتي من قبل صانعي السياسات ومجتمع المانحين

يمثل المنعطف الحالي الوقت الأنسب لإجراء تقييم صريح وشفاف لعدد من القضايا التي كانت جلية للفلسطينيين الذين استفادوا من هذه المساعدات، ومجتمع المانحين، ومقدمي المعونات الأمريكية أنفسهم، إلا أن صعوبة العوامل السياسية حالت دون نقاشها نقاشاً مفنوحاً.

بداية، ينبغي تحليل مدى فعالية التركيز على الحوكمة، والانسحاب التدريجي من برامج دعم القطاعات الإنتاجية والرعاية الاجتماعية خلال الفترة 2010-2016. لهذا، وبشكل خاص، يجدر السؤال إلى أي درجة تستجيب أولويات المعونات الأمريكية الإنمائية لفلسطين والتي قد يتم تصحيح مسارها بما يتيح توجيه الأموال المتاحة حديثاً (والتي تعكس في أفضل تصور الرؤية المتبناة في عهد أوباما)، للاحتياجات الإنمائية الفلسطينية في العام 2021.

صحيح أن المساعدات الأمريكية لفلسطين لم تكن دوماً رهناً بتحريك العملية السياسية، لكن من الواضح أن أهدافها المعلنة "بمساعدة الشعب الفلسطيني" ليست دائماً المحرك الرئيسي، بقدر ما هو ارتباطها بتغيير المناخ السياسي في العاصمة واشنطن. من المفيد كذلك التفكير في كيفية فصل المساعدات الأمريكية لفلسطين عن المسائل السياسية وعملية السلام والسعي لإحراز أهداف سياسية حزبية علنية. في الواقع، كشف استطلاع للرأي العام أجرته مؤسسة غالوب حديثاً، عن تحول كبير في نسبة التعاطف مع الفلسطينيين وتأييدهم، ناهيك عن تأييد قرابة نصف المستطلعين لقيام الولايات المتحدة بالضغط بشكل أكبر على إسرائيل، وهو ما يشير لوجود جمهور سياسي داخلي ضمني يدفع باتجاه أكثر من مجرد عودة الأمور لسابق عهدها.<sup>9</sup>

بغض النظر عن الهدف السياسي غير المقبول والتفسير المتشدد لبنود وأحكام الامتثال المختلفة المرتبطة بالمساعدات الأمريكية، وإذا كانت السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون المستفيد المباشر من المساعدات الأمريكية، ليس من الواضح إذا كانت السلطة ستضطلع بأي دور خاص كصاحب مصلحة أو في تحديد أجندة هذه المساعدات. حتى وإن كان المسؤولون الأمريكيون يفضلون مشاركة

<sup>9</sup> <https://news.gallup.com/poll/340331/americans-favor-israel-warming-palestinians.aspx>

السلطة الفلسطينية بشكل غير رسمي، لا يمكن اعتبار السلطة الفلسطينية أو التعامل معها على أنها مجرد طرف من أطراف (غير المباشرة) المجتمع المستفيد، مثلها مثل قطاع الشركات، والفقراء، والقطاع الصحي، ... الخ. فينظر الشعب الفلسطيني، هي صاحب الشرعية الذي لا يمكن تجاهله.

في حين لا يسع الفلسطينيين سوى تجاوز كل ما سبق، إلا أنه بالتأكيد لا بد من استقاء بعض الدروس من السنوات الأربع الماضية التي قطعت خلالها المساعدات الأمريكية بشكل مجحف عن قطاعات حيوية اجتماعية واقتصادية، تأثر بها بشكل خاص اللاجئون، والفقراء، ومستشفيات القدس، والبنية التحتية في المنطقة المسماة "ج"، وغيرها الكثير. لا يمكن القبول بأن يكون هذا النهج أحد تكاليف التغيرات السياسية التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية من حين لحين، بتركه وراء ظهورنا، بل يجب أن ينظر لهذه الحلقة المريرة كخطأ يجب إصلاحه، بحق الفلسطينيين وتطلعاتهم الشرعية وتوقعاتهم من قائد العالم الحر والوسيط الأهم في مصير القضية الفلسطينية.

من منظور فلسطيني، مع وجود حيز مالي مقيد ومراقب بشدة، واعتماد التجارة والأسواق المحلية بشكل كبير على إسرائيل، وحرمان الأرض الفلسطينية من مواردها الطبيعية، يبدو أن الأداة المالية الوحيدة المتاحة أمام السلطة الوطنية الفلسطينية لتحفيز السوق هو ضخ الرواتب الشهرية. إذا كان على السلطة الفلسطينية تلبية متطلبات الاستثمار العام المهمة منذ زمن، يجدر بها الآن وضع تصور للدور التحفيزي الذي يمكن أن تساهم به المساعدات الأمريكية المستأنفة والبالغة 350-500 مليون دولار سنويا (معدل المساعدات خلال السنوات الأخيرة).

يقول بعض الناقدين، وهو نقد مشروع، بأنه في حالة تعطل العملية السياسية أو عدم التوصل لتسوية، فإن المساعدات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي، و"تحسين نوعية الحياة" كما نادى جورج شولتز قبل قرابة 35 عاما وعاد نتيا هو وطرح ذلك في العام 2009، تصبح بديلا طويل المدى عن السلام العادل.<sup>10</sup> بينما اعتبر باحثون آخرون أن المساعدات الدولية المقدمة لفلسطين هي "إرساء السلام لمكافحة الثورة".<sup>11</sup> من الصعب شرح الوضع القائم خلال عقد من الزمان دون النظر في مثل هذه "التناقضات". قد كان لوكالة USAID دور في هذا التضليل، أو في أفضل الأحوال بتوفيرها التمويل الذي سهل أحيانا على الفلسطينيين الرضوخ لا وبل التكيف مع وجود الاحتلال الإسرائيلي الممتد لسنوات طويلة، من خلال مبادئ كمبدأ "تسيح الحياة" الذي ارتكزت مساهمته الهامة على تحسين شبكة الطرق الفلسطينية في أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة بالانتفاخ حول المستوطنات الإسرائيلية.<sup>12</sup> ناهيك عن مفهوم "التواصل المواصلاي" المشين.<sup>13</sup>

هناك جدل واسع أن المعونات التي قدمت للشعب الفلسطيني كانت تهدف لإسكاته، أو إرضاخه للاحتلال الإسرائيلي إلى أجل غير مسمى، وحرمانه من حقه بالسيادة.<sup>14</sup> ويبدو أن الفرصة سانحة الآن لوضع رؤية جديدة تتيح استخدام المساعدات كأداة لتمكين الشعب الفلسطيني، بعيدا عن المضامين السلبية لمفهوم الصمود، سعيا لنيل حقه في تقرير المصير الوطني، وبناء اقتصاد منتج ومعتمد على ذاته وقابل للحياة.

عند تحديد الاستراتيجيات والتدخلات الاقتصادية الأمريكية المستقبلية في فلسطين، يتوجب بهذه التدخلات التوصل صراحة من النموذج الإشكالي المسمى بـ "السلام من أجل الازدهار" الذي سعت الإدارة الأمريكية السابقة لإحيائه، إذا كان يراد من عودة دعم الولايات المتحدة الأمريكية لفلسطين أن يكون أكثر من مجرد أداة ناعمة من أدوات الدبلوماسية التقليدية. لذلك، إذا كان بالإمكان الاتفاق على أن السلام الاقتصادي ليس الأساس ولا الغاية من المساعدات المستقبلية، حتى في غياب عملية سياسية ذات مصداقية،

<sup>10</sup> [https://unctad.org/system/files/official-document/gds20092\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/gds20092_en.pdf)

<sup>11</sup> TURNER, M. (2015). Unemployment in the occupied Palestinian territory. Review of International Studies, 41(1), 73-98. doi:10.1017/S0260210514000072

<sup>12</sup> <https://www.rosalux.ps/wp-content/uploads/2015/03/Omar-Jabary-Salamanca.pdf>

<sup>13</sup> [https://www.arij.org/files/arijadmin/2019/mobility\\_2019.pdf](https://www.arij.org/files/arijadmin/2019/mobility_2019.pdf)

<sup>14</sup> <https://al-shabaka.org/op-eds/us-security-aid-pa-sustains-israels-occupation/>

إذا فما هو فحوى الرسالة السياسية التي يمكن أن تحملها المساعدات الاقتصادية الأمريكية لفلسطين؟ وكيف يمكنها المساهمة بشكل ملموس بخلق الظروف المواتية لاستقلال الفلسطينيين؟

بداية، كان من الضروري إنهاء تعليق التمويل الأمريكي (غير الإنساني) للأونرو كما حصل، على أمل ألا يكون التمويل الجديد رهنا بشروط جديدة. لا يختلف اثنان أن هذا امر لا غنى عنه لتصحيح مسار المساعدات الأمريكية. مع ذلك، فمن المهم الإشارة لضغوطات محتملة من أعضاء في الكونغرس ومحاولات "لقرصنة" مجدداً على تمويل "الأونرو" بحجج مشكوك فيها حول الإدارة المالية وموارد الوكالة، والتي سبق للوبي المؤيد لإسرائيل أن روج لها في واشنطن العاصمة، لتحقيق مكاسب سياسية تحرم نحو 5 ملايين لاجئ فلسطيني من حقوقهم، وتكشف عن جهل بظروف معيشتهم الحقيقية والمحنة التي يعيشونها.<sup>15</sup> في الواقع، اليوم هو الوقت الأنسب لتشارك الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشة التمويل المستدام والمبتكر للأونرو، وهو أحد مواضيع أنشطة معهد "ماس" البحثية للعام 2021.

في حين أن المحفظة التمويلية الجديدة للتحالف من أجل السلام في الشرق الأوسط (ALLMEP) تشكل مظهراً من مظاهر التأكيد على التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين، وسيخصص التمويل الأول للعمل على تحقيق هذا الهدف بشكل علني، يجب أن يتجنب التلاعب بالمكون الاقتصادي للمحفظة من قبل أي طرف كأداة سياسية تهدف لخلق واجهة للتعاون الاقتصادي بين رجال الأعمال الإسرائيليين والفلسطينيين يخفي تبعية هيكلية. هناك تردد كبير لدى القطاع الخاص الفلسطيني والسياسي بالتعاون في مشاريع قد ترسخ القبول بالكيانات السياسية أو الاقتصادية الإسرائيلية أو قد تخلق قنوات جديدة "للحاق الاقتصاد الفلسطيني دون الاندماج"، تحت هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي. برغم ذلك، كما تظهر العلاقات التجارية بين الطرفين، تصل قيمة التعاملات التجارية (السلع والخدمات) بين الجانبين لمليارات الدولارات سنوياً وهو ما يؤكد على علاقات مستمرة، مهما كانت مشوهة وغير متوازنة بين الاقتصادين. يأتي ذلك في وقت تسعى فيه فلسطين سياساتياً لتقليل قنوات التبعية الاقتصادية للاستعمار من خلال سياسة "الانفكاك" واستراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على العناقيد.<sup>16</sup> لذا، فإن أي تمويل إنمائي أمريكي يهدف لتطوير القطاع الخاص يجب أن يهدف للتخفيف من التشوهات في قطاع التجارة الخارجية والصناعات والتكنولوجيا الزراعية وأي تشوهات هيكلية أخرى. يمكن أن يشمل ذلك، بحسب ما يلزم، التعاون مع الشركات الإسرائيلية المناظرة (شركات الشحن، واللوجستيات، والتكنولوجيا والسياحة)، دون وساطة رسمية، بهدف تعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وإنتاجيته. يجب على القطاع الخاص الفلسطيني أن يضع مبادئ توجيهية مفصلة لمثل هذه التعاملات إذا أراد الاستفادة من هذه المساعدات بما ينسجم مع استراتيجيات التنمية الوطنية وأهدافها.

باختصار، على صانعي السياسات الأمريكيين والفلسطينيين أن يفكروا في وضع إطار سياسي لا يحدد النتائج السياسية مسبقاً، ولا يؤسس لاستمرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن وإن كان يمكن التعايش معه - إلا أنه غير مقبول - بما يظهر التزاماً جدياً وموقفاً ثابتاً تجاه حل الدولتين.

هذه فرصة صناع السياسات الأمريكية لوضع نظرية جديدة للتغيير إذا كان الهدف من المساعدات الأمريكية لفلسطين أكثر من مجرد عودة الوضع لما كان عليه أساساً ما قبل العام 2016، وهو ليس بجديد ولا مغري. من ثم عليهم أن يدرسوا بعناية أي المساعدات الأمريكية أكثر فاعلية من غيرها، وفي أي القطاعات، وأي طرائق/وسائل، وأي من أصحاب المصلحة يجب العمل معهم. عليهم كذلك التفكير كيف يمكن لهذا الالتزام الجديد أن يستجيب للمتطلبات والتطلعات التنموية الفلسطينية المشروعة، ويعكس في نفس الوقت رؤية السياسة الاقتصادية للإدارة الأمريكية الجديدة، والعودة لممارسة دورها المحتوم، ولكن الحذر في إدارة أو ربما محاولة إنهاء ما يزيد على قرن من الحروب والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

<sup>15</sup> <https://aclj.org/israel/is-the-biden-administration-planning-on-violating-the-taylor-force-act-as-the-pa-continues-its-despicable-anti-israel-anti-america-pay-for-slay-policy>

<sup>16</sup> <http://www.mas.ps/files/server/2020/Clusters/202020.pdf> و <http://www.mas.ps/files/server/20190404095841-1.pdf>



## 5- مبادئ "الصفقة الجديدة" للاقتصاد الفلسطيني

لطالما كانت المتطلبات القانونية والمؤسسية والهيكلية الأساسية لإنشاء اقتصاد وطني قابل للحياة لدولة فلسطين واضحة وضوح الشمس، وإن لم يكن بالإمكان، إلى حد ما، تحقيقها عبر المحطات التاريخية التي تمخضت عنها العمليات السياسية، سواء أكان ذلك في كامب ديفيد 2000، أو عندما شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2009 في عملية بناء الدولة، أو حتى عندما تقدمت فلسطين بطلب عضوية كاملة في الأمم المتحدة في العام 2012. فقد تم إرساء المبادئ الأساسية للأمن الاقتصادي الوطني، وأهداف التنمية الاقتصادية الوطنية، ووضع استراتيجية عملية لتحقيق هذه الأهداف، وكان هناك فهم لدور الدولة في العملية التنموية، ووضع أجندة واضحة بالأولويات والسياسات للمؤسسات الاقتصادية السيادية منذ سنوات عديدة. تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل على تحديث هذه الخطط والاستراتيجيات وتطويرها بانتظام من خلال خططها التنموية القطاعية والوطنية المختلفة. في المرحلة النهائية، لا بد من تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، وبالتأكيد تقع على عاتق فلسطين مسؤولية وضع المبادئ التنموية، والأهداف، والإطار التنظيمي، والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بها.

برغم ما ذكر، حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من ممارسة الوظائف الاقتصادية السيادية على أرض الواقع، حتى في غياب الدولة، لا بد من قبول وتعاون الأطراف الرئيسية، وخاصة إسرائيل، وكذلك المجتمع الدولي.

يتوقع من الإدارة الأمريكية الجديدة إجراء مراجعة جريئة لكل ما يشكل "التنمية" والأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تعزز من القدرة على الاستقلال، بما يتوافق مع مثلها ومبادئها الاقتصادية والسياسية التقدمية ويؤكد على استعدادها قلب عقود من العقيدة الاقتصادية التي هيمنت في واشنطن في السابق. لا ينبغي بالمنظور الجديد للالتزام الأمريكي أن يحدد مسبقاً النتائج السياسية، ولا أن يربط ذلك بعملية سياسية إذا لم تكن في الأفق أي مخططات لعملية مشابهة.

في هذا السياق، نقدم ثلاث مقترحات لمبادرات سياساتية اقتصادية "سيادية" والتي يمكن تطويرها لتستخدم كإطار عمل مرجعي دائم لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، يمكن تحديد الموارد اللازمة لها في مرحلة لاحقة. ستساهم مبادرات شبيهة بخلق مناخ ملائم للاستثمار واستقرار بيئة الأعمال، بدلاً من المناخ المتقلب حالة من عدم اليقين. إلا أن جدوى تنفيذ هذه المبادرات يعتمد على نجاح المجتمع الدولي في إقناع إسرائيل بأن تمرير "الصفقة الجديدة" من المساعدات لفلسطين يصب في صالح جميع الأطراف:

- i. الموافقة على منح فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية) صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية اعترافاً بها كـ "إقليم جمركي مستقل"، ما سيساهم في تمكينها من بناء اقتصاد وطني ونظام تجاري متوافق ومتكامل مع النظام الدولي متعدد الأطراف. فمنح فلسطين هذه الصفة لا يتعارض ضمناً مع أي من سياسات الولايات المتحدة، ولا يفرز أي تبعات دبلوماسية أو سياسية خاصة بالدولة.
- ii. العمل على تطبيق اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية للعام 2013 على قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني، ما سيتطلب معاملة إسرائيلية عادلة ومتكافئة للشاحنين الفلسطينيين أسوة بالشاحنين الإسرائيليين وسيتطلب في مرحلة متقدمة إنشاء إطار عمل مؤسسي وإجراءاتي يمهّد لسيادة فلسطين على تجارتها الدولية.
- iii. على ضوء الأداء المالي المرضي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقدرتها على إدارة موازنة الدولة وتنظيم قطاع مصرفي ومالي متطور ومستند لأسس سليمة، يمكن اعتبار السلطة الفلسطينية مؤهلة للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية كطرف سيادي موثوق وإذا صادقية. يمكن النظر في عدد من ترتيبات الإقراض المبتكرة التي يوفرها صندوق النقد الدولي، مثل تخصيص حقوق السحب الخاصة للدول العربية الصديقة SDRs لدعم التنمية الاستراتيجية الفلسطينية أو تدابير التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد-19، أو حتى إمداد سلطة النقد الفلسطينية بـ "خط ائتمان" من بنك إسرائيل بضمان المؤسسات المالية الدولية.<sup>17</sup>

<sup>17</sup> <http://www.mas.ps/files/server/2019/Financing/20of/20Government/20ActivityPMACLEAN.pdf>

## 6- من المدى القصير إلى المتوسط: الأساسيات أولاً

إلى أن يلوح في الأفق فرصة لإعادة تشكيل السياسة الاقتصادية، هناك عدد من المقترحات التقليدية والمبتكرة الممكن تنفيذها على المدى القصير من خلال موارد التمويل المتاحة لعام 2021. لكن، من وجهة نظر معهد "ماس"، فإن التصدي للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الأبرز والعاجلة للجائحة الصحية في العام 2020 أكثر من كافي في هذه المرحلة، بل هو في الواقع يشكل ضرورة تبين التوجه الجديد في العاصمة واشنطن. إذا كانت السياسة الدولية والمحلية للإدارة الجديدة ذات أيديولوجية اقتصادية تقدمية مترابطة ومتسقة ومثلها السياسية الليبرالية ثابتة، فمن المؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني يستحق صفقة أفضل بكثير مما عرضته الإدارة الأمريكية السابقة، أو ما قدمته الولايات المتحدة عبر التاريخ للفلسطينيين، والتي كانت تدعي طوال الوقت أنها وسيط محايد في المنطقة.

في الحقيقة، تُركز سياسة بايدن الاقتصادية على دور الإنفاق العام والاستثمار في التعافي من تأثيرات الوباء وتتبنى نموذجاً حديثاً للسياسة الاقتصادية الكينزية في نموذج قابل للتطبيق سياسياً. إن البرامج التي أطلقتها إدارة بايدن هذا العام، تذكرنا "بالصفقة الجديدة" للرئيس روزفلت وبرامج "المجتمع العظيم" للرئيس جونسون في ستينيات القرن الماضي، وتظهر تغيراً جذرياً في الحكمة الاقتصادية التقليدية التي يتوجب على صانعي السياسات في فلسطين اتباعها بحرص وإن لم يكن بمقدورهم الاقتداء بها حتى الآن. تضعف محدودية الموارد المالية للسلطة الفلسطينية قدرتها على إغاثة المتضررين من تفشي فيروس كورونا وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقطاع السياحة، والمنشآت الصناعية التي تعاني من صعوبات مالية، وبرغم قدرتها على البقاء، إلا أن الجائحة أوهنتها واستنزفتها، وشريحة الفقراء الجدد، وصغار المنتجين الزراعيين. قد أدى ذلك لخلق فجوة كبيرة في البيئة المواتية لتعزيز التعافي من الركود الاقتصادي.

من هنا، يمكننا أن نضمن أن تعمل المساعدات وفق مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" إذا تم جمع كافة الموارد المالية المتاحة للعام 2021 في برنامج للتعافي الاجتماعي والاقتصادي من الجائحة يستهدف القطاعات الأكثر تضرراً، المذكورة أعلاه، مع استثناء تنفيذ أي برامج في قطاعات الحكومة أو البنية التحتية في هذه المرحلة. لدى وكالة USAID خبرة واسعة في وضع برامج كهذه وفي إدارتها في فلسطين. يمكن تنفيذها سريعاً، وتحقيق نتائج ملموسة وتنفيذ مجموعة من المشاريع السياسية الشعبية وخطوط/بنود التمويل التي من شأنها أن تؤكد استجابة المساعدات الجديدة للولايات المتحدة للاحتياجات الفلسطينية العاجلة. كما يمكن أن تمنح هذه البرامج الخبراء، والجمهور المتابع، والإدارة أيضاً، الوقت اللازم على مدار العام لإجراء دراسة وافية للمقترحات التي سيتم تقديمها من قبل مختلف الأطراف، وخاصة أصحاب المصلحة الفلسطينيين، بحيث يمكن برمجتها على مدار 4 (وربما 8) سنوات بما يتماشى مع أي تصور دبلوماسي يتم وضعه لتجديد هذه البرامج.

وقد أظهرت البحوث التي أعدها معهد "ماس" خلال العام بعض مجالات التدخل بشكل محدد في المناطق الأكثر تضرراً من الجائحة، نذكر منها: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والسياحية، وفئة الشباب والنساء، والحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والحكومة، وقطاع غزة. نلخص أهمها فيما يلي:

### 6-1 إنعاش الاقتصاد الخاص

على صعيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من التدخلات الممكن تمويلها من المساعدات الأمريكية المرتقبة. تضم هذه التدخلات برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً، وتقديم دعم مالي للمواد الخام للشركات الصغيرة، ودعم تقني لإدارة الأزمات، ومنح لسد نقص السيولة لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخلق آليات للحد من خسائر مربي الثروة الحيوانية وصغار المزارعين، وتحسين وصول صغار المنتجين إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. فيما يتعلق بدعم الشباب والنساء، يمكن تركيز المساعدات في دعم الكليات التقنية لتطوير برامج تستهدف النساء تواءم بين الخريجين ومتطلبات سوق العمل، وبرامج تدريبية للنساء

في مجال التسويق الرقمي، والاستثمار في المشاريع التجارية التكنولوجية التي يقودها الشباب، أو برامج لخلق فرص عمل خاصة بين الشباب.<sup>18</sup> وتطوير البنية التحتية للخدمات اللوجستية التجارية، مثل المخازن الجمركية، وتمكين النمو الاقتصادي الخاص المستدام.

كما ينبغي الاهتمام بشكل خاص بقطاع السياحة، الذي يمكن القول إنه من اشد القطاعات الاقتصادية تضررا بالوباء. يمكن دعم القطاع من خلال تدريب أصحاب الفنادق والعاملين على التشبيك مع الدول المجاورة، والاستثمار في التسويق الإلكتروني للمنتجات السياحية المحلية في الأسواق العالمية، وتشجيع الاستثمار في الأنشطة السياحية خاصة في القدس الشرقية، وتدريب العاملين والطهاة في قطاع الضيافة، وتشجيع السياحة الداخلية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع الحرف اليدوية التقليدية في مجال التسويق واعتبارها ضمن البنية التحتية لقطاع السياحة، وتقديم تسهيلات لضمان القروض لقطاع السياحة تحديداً، وتشجيع تأمين المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي نتيجة إقراض هذه الشركات في بيئة غير مستقرة.

## 6-2 الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفا

فيما يتعلق بتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، تضم قائمة التدخلات المحتملة دعم الأسر غير الآمنة غذائياً من خلال تقديم مساعدات نقدية، ودعم الأعمال التجارية الزراعية التي تقودها نساء، والاستثمار في الخدمات النفسية والاجتماعية التي تستهدف النساء، وتقديم المساعدات المالية للجمعيات ومراكز إيواء لذوي الإعاقة والتي هددت الجائحة استدامتها، ودعم برامج التوظيف للخريجين الجدد، ووضع خطة طوارئ تعزز صمود المواطنين في منطقة الأغوار وقطاع غزة المنهك أكثر من ذي قبل بعد نقى فيروس كوفيد-19.<sup>19</sup>

## 6-3 وصول فئات المجتمع إلى الخدمات الأساسية والاقتصاد المحلي

تشمل التدخلات المقترحة لضمان وصول كافة فئات المجتمع للخدمات الأساسية: المساعدة في التنسيق بين شركات توزيع الكهرباء والبلديات لضمان وصول الكهرباء إلى المناطق النائية، وتزويد الفقراء الذين لا تتوفر لديهم شبكات لمياه الشرب بوسائل لتخزين المياه وضخها لضمان وصول المياه إلى منازلهم، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، ومساعدة المزارعين في حفر الآبار الارتوازية لمعالجة مشكلة نقص المياه، وتطوير الأدوات الرقمية لضمان المساواة في الوصول إلى التعليم، ودعم قدرات المعلمين في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. تشمل التدخلات الأخرى دعم مراكز الرعاية الصحية في القرى لتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها، وإنشاء أدوات إلكترونية للإرشاد الصحي، وفي الزراعة، ومنح قروض بلا فوائد لصغار المزارعين الذين تكبدوا خسائر نتيجة تقلبات الأسعار وارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج، ودعم مربي الثروة الحيوانية في التجمعات البدوية.<sup>20</sup>

فيما يتعلق بجعل الحوكمة أكثر شمولية، سوف تتقيد USAID بقانون قوات تايلور وقانون توضيح مكافحة الإرهاب، لكن يمكنها دعم الهيئات المحلية والبلديات. يمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم دعم مالي وتقني يهدف لتعزيز إدارة الأزمات لدى الهيئات المحلية، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين البلديات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والتعاون مع المجالس القروية لتحديد الاحتياجات العاجلة أو التدخلات المطلوبة، ... إلخ.<sup>21</sup>

<sup>18</sup> <http://www.mas.ps/files/server/20212702132039-1.pdf>

<sup>19</sup> <http://www.mas.ps/files/server/20212702132615-1.pdf>

<sup>20</sup> <http://www.mas.ps/files/server/2021/2021SERR3En.pdf>

<sup>21</sup> <http://www.mas.ps/files/server/2021/2021SERR4En.pdf>

## 6-4 الحيلولة دون انهيار قطاع غزة

للتصدي لتداعيات الوباء في قطاع غزة، يمكن للمساعدات الأمريكية التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مساعدات مالية طارئة، وبرامج تدريبية، ومساعدات نقدية للأسر التي تعولها نساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وبرامج عمل مؤقتة للفئات المستضعفة كالنساء والمشاريع متناهية الصغر، والدعم المالي لبرامج الإرشاد النفسي، والقدرة على بناء مراكز إيواء للنساء وكبار السن، ودعم مالي وتقني للمؤسسات العاملة في مجال رعاية ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما يمكن توجيه المساعدات الأمريكية لمرافق الرعاية الصحية الأولية، وبناء قدرات الكوادر الطبية، وتدريب المعلمين في مجال التعلم عن بعد.<sup>22</sup>

وترتبط جميع محاور التدخل المقترحة أعلاه بوضوح بالإنعاش والتعافي من الوباء وأي مساعدات دولية ستوجه لسد بعض الفجوات والاحتياجات الملحة أو لدعم الخزينة العامة التي تعاني من أزمة مالية تعتبر في المسار الصحيح للاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية العاجلة وستساهم في بناء اقتصاد فلسطيني قابل للحياة.

### محاور للنقاش

1. كيف يقيم الفلسطينيون المساعدات الأمريكية لفلسطين من حيث فعاليتها، وكفاءة التخصيص، وإدارتها حتى إدارة ترامب؟
2. ما هي أدوات الضغط الفلسطينية التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة الشروط السياسية الصارمة للمساعدات الأمريكية لمواجهة مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل المتوقع معارضتها لاستئناف المساعدات الأمريكية؟
3. ما هي الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية العامة لفلسطين المطلوب تبنيتها للوصول لإجماع دولي حول ضرورة تعزيز مكانة الاقتصاد الفلسطيني دون ربط ذلك باستراتيجية الدولة الدبلوماسية والقانونية؟
4. ما الذي تحتاجه فلسطين وتتوقعه من استئناف المساعدات الأمريكية لفلسطين خلال السنوات الأربع أو الثماني القادمة؟
5. كيف يمكن استخدام صندوق ALLMEP لتحفيز نمو الاقتصاد الفلسطيني وتخفيف التبعية الهيكلية لإسرائيل (الانفكاك)؟
6. هل يمكن اعتبار المساعدات الأمريكية التي تستهدف القدس الشرقية تأكيدا على أن الولايات المتحدة لا تزال تعتبر الوضع النهائي للمدينة غير محسوم؟
7. ما هي المجالات والبرامج ذات الأولوية قصيرة المدى (2021) ومتوسطة المدى (2022-2024) التي يجب أن تركز عليها المساعدات الدولية والأمريكية؟

<sup>22</sup> <http://www.mas.ps/files/server/2021/2021SERR5En.pdf>